

إذن قبول اختيار موقع الضبعة:

حصلت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء على إذن قبول اختيار موقع الضبعة (SAP) والذي صدر عن هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية في أوائل شهر مارس من عام ٢٠١٩.

ويعد الحصول على هذا الإذن إنجازًا رئيسيًا ومعلما أساسيا في عملية التراخيص للمحطة النووية بالضبعة، حيث صدر الإذن كنتيجة لعمليات المراجعة الشاملة التي تمت من قبل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية للوثائق التي قدمتها هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء كأول موقع للمحطات النووية في جمهورية مصر العربية.

وانطلاقا من الشفافية التي تنتهجها مصر تجاه مشروع المحطة النووية بالضبعة، وأيضا استثمارا للخبرات العالمية في هذا المجال، قامت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بدعوة بعثة مراجعة دولية لها الصفة الاستقلالية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تقديم الدعم في مراجعة الوثائق المقدمة، وبالأخص فيما يتعلق بمراجعة تقرير تقييم الموقع والجزء الإشعاعي من تقرير تقييم الأثر البيئي.

وعلى إثر ذلك قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم الدعم المطلوب من خلال مهمة مراجعة وثائق ترخيص الموقع والتصميم ضد الأحداث الخارجية (SEED) والتي عقدت خلال شهر يناير ٢٠١٩، حيث تم وضع أولوية خاصة أثناء عملية المراجعة لخصائص الموقع وثيقة الصلة بالسلامة والمخاطر الطبيعية الخارجية بما في ذلك الزلازل، تسونامي، وأيضا الأحداث الخارجية التي قد يسببها الإنسان.

يعتبر إصدار هذا الإذن هو إقرار بأن موقع الضبعة وخصائصه تتوافق مع المتطلبات المصرية الوطنية وأيضا مع توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواقع محطات القوى النووية، والتي يجب أخذها في الاعتبار كبيانات أولوية تدخل في تصميم المحطات النووية المقرر إنشاؤها بموقع الضبعة وهو ما سينعكس لضمان التشغيل الآمن والموثوق في المستقبل للمنشآت النووية.

هذا وقد تم إصدار هذا الإذن ضمن سلسلة من التراخيص والأذونات الخاصة بالمحطة النووية بالضبعة، حيث يأتي هذا الإذن على رأسها نظرا لخصوصيته لأنه يصدر للموقع ككل ولجميع الوحدات النووية المقرر إنشاؤها، أما باقي التراخيص والأذونات فتصدر لكل وحدة نووية على حدة. كما أن هذا الإذن الصادر عن هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية هو شرط للحصول على وثيقة الترخيص التالية (إذن الإنشاء).